

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/740

24 October 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البنود ١٢ و ٨٢ و ٨٣ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ،
يشرفني أن أطلب منكم تعميم الوثيقة المرفقة المعنونة "الحالة النقدية والمالية
الدولية الراهنة" بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود
١٢ و ٨٢ و ٨٣ من جدول الأعمال .

(توقيع) غينادي . أودوفينكو

السفير

الممثل الدائم لجمهورية

أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان المشترك الصادر عن وفود اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
ومنغوليا ، وهنغاريا ، بشأن الحالة النقدية
والمالية الدولية الراهنة

١ - تميز الاقتصاد العالمي ، خلال السنوات القليلة الماضية ، بتدهور حالة السوق العالمية ، وتزايد عدم استقرار التنمية الاقتصادية وتباين أنماطها . وفي الوقت نفسه ، استمرت زيادة اعتماد الدول بعضها على بعض اقتصاديا .

٢ - كذلك ، تباطأ نمو التجارة الدولية لا بسبب تراخي النمو الاقتصادي فحسب ، وإنما أيضا بسبب تزايد مظاهر العجز في الموازين التجارية وموازن مدفوعات عديد كبير من البلدان ، وكذلك بسبب ارتفاع مستوى المديونية الخارجية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، وتقلب أسعار الصرف ، والحماية بأشكالها التقليدية والجديدة ، فضلا عن حدوث تدهور عام في البيئة التجارية والاقتصادية .

٣ - ولا يزال النظام النقدي والمالي الدولي من أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي تقلبا ، كما أنه يعمل على توليد أزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام . ويؤيد هذا ، بدرجة كافية ، تقرير الأمين العام المتعلق بأزمة الديون الخارجية والتنمية (A/43/647) .

٤ - ومن أخطر المشاكل التي واجهت الاقتصاد العالمي في الثمانينيات أزمة الديون التي أنزلت بالبلدان النامية أشد ضرباتها . فقيمة الديون الخارجية تتجاوز ، حاليا ، ألفا من بلايين الدولارات ، وتستهلك مدفوعات خدمة الدين ثلث حصة صادرات البلدان النامية وغيرها من البلدان المثقلة بالديون ، مجتمعة ، بينما ظل نصيب الفرد من الدخل لأغلبية البلدان النامية عند المستوى الذي كان عليه في السبعينيات .

٥ - وفي الوقت ذاته فإن أزمة الديون تهدد استقرار النظام المالي الدولي ، ككل ، كما أن لها تأثيرا ضارا على العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان الاشتراكية وعلى مشاركتها على نحو أنشط في التقسيم الدولي للعمل .

٦ - وقد أصبحت قضية المديونية الخارجية من أكثر المشاكل حدة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تشكل عقبة كداء في طريق تنمية البلدان المدينة . وقد اكتسبت هذه القضية طابعا مزمنًا ، وتجاوزت الإطار الاقتصادي المحض ، وتطورت إلى مشكلة سياسية عالمية .

٧ - إن المهمة المتمثلة في حل مشكلة الفقر العالمية ، وفي تضيق الهوة بين البلدان النامية وبقية بلدان العالم ، إنما تدعو إلى إيجاد حل طويل الأجل . وإيجاد حل عادل لمشكلة الديون ، في عالم يعتمد بعضه على بعض ، من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدول كافة . والمهمة الرئيسية التي يتعين إنجازها ، ضمن مهام أخرى ، هي إيجاد السبل الكفيلة بتوفير تمويل طويل الأجل لتنمية البلدان المدينة ، وعلى رأسها البلدان النامية ، بأحكام وشروط تسمح بسداد ديونها دون إلحاق الضرر بنموها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي .

٨ - ولا يمكن وضع استراتيجية شاملة في هذا المجال إلا على أساس المصالح والمسؤوليات المشتركة للأطراف المعنية . وتفترض هذه العلاقة المتبادلة ، من ناحية ، أن تتبع البلدان المدينة سياسات إنمائية تستهدف تحقيق نمو اقتصادي فعال ، ومن ناحية أخرى ، أن تقوم البلدان الدائنة ، بما فيها البلدان التي تستحوذ على جانب كبير من المصادر الدولية للأموال وتؤثر بقوة على الاتجاهات المالية للاقتصاد العالمي ، بإنتهاج سياسات اقتصادية تكفل ضمان تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية ، وخلق أوضاع مالية مستقرة ، وتوفير مصادر التمويل .

٩ - وفي ظل الحالة الراهنة ، التي تتميز بتباين الأوضاع والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المدينة ، من الممكن إحراز تقدم بصدد حل مشكلة الديون إذا ما استمر وضع ترتيبات لسداد الديون بحيث تراعى في هذه الترتيبات الحالات والأوضاع الفردية للبلدان المدينة ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على الدفع .

١٠ - والبلدان الاشتراكية تؤمن بأن إعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف ، مع المراعاة الواجبة لتوازن مصالح جميع البلدان بغض النظر

عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية أو مستوى نموها ، إنما يمثل عنصرا ضروريا لحل مشكلة الديون . وجهود المجتمع الدولي بأسره لازمة للتغلب على أزمة الديون العالمية . والمهم ليس التغلب على أزمة الديون الراهنة فحسب ، وإنما أيضا وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تكفل تسوية الديون بشروط مناسبة ، وتحول من شتم دون تكرار حدوث أزمات الديون .

١١ - ويجب أن تشكل المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا أساسا لوضع استراتيجيات تعاونية شاملة من شأنها أن تؤدي ، في الوقت الذي تسمح فيه بمراعاة الظروف الخاصة بكل بلد ، إلى تحقيق ما يلي :

(أ) تهيئة بيئة اقتصادية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ ، من خلال بسذل جهود متضافرة تستهدف تصحيح الاختلالات الخارجية والمالية القائمة ، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وتحقيق استقرار أسعار الصرف ، وتحسين فرص الوصول الى الاسواق ، فضلا عن القضاء على الحمائية والممارسات التجارية المجحفة ؛

(ب) تقليل تدفق الموارد إلى خارج البلدان النامية ؛

(ج) التوصل الى اتفاق بشأن الامتناع عن استغلال المصاعب النقدية والمالية لبلدان معينة في ممارسة الضغوط السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ؛

(د) وضع أحكام وشروط عمليات إعادة الجدولة وتخفيف عبء الديون ، على أساس تقييم واقعي للحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المدينة ، بحيث يشمل هذا التقييم التكاليف الاجتماعية للجهود التي تبذلها من أجل التكيف ؛

(هـ) التخفيض العام لاسعار الفائدة المستحقة على القروض المصرفية غير المسددة ؛

(و) ضمان مرونة المصارف التجارية في إعادة جدولة الديون ، وفي منح قروض جديدة للبلدان المدينة ، وكذلك اتخاذ تدابير مبتكرة ، وفقا للظروف الفردية ، وتميز إشراك الأطراف المعنية الأخرى ، بما فيها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ؛

(ز) وضع آليات وتدابير مناسبة لتخفيف الاعباء الناشئة عن حدوث تغييرات غير منظورة في حالة المدفوعات الخارجية لبلد ما نتيجة لاسباب خارجة عن إرادته ؛

(ح) اتخاذ تدابير اضافية لصالح أقل البلدان نموا .

١٢ - وقد أكدت الجمعية العامة بشكل محدد ، في قرارها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اللذين اتخذتهما في دورتيها الحادية والاربعين والثانية والاربعين ، كما أكد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الوثيقة الختامية لدورته السابعة ، على أهمية اتخاذ اجراءات رامية الى حل مشاكل الديون الخارجية . وتود البلدان الاشتراكية أن تكرر الاعراب عن تأييدها لتلك الوثائق .

١٣ - أما نظام أسعار الصرف المعمومة ، القائم منذ بداية السبعينيات ، فهو نتيجة تترتبت على تدويل اقتصادات الدول ، وتطور أسواق رأس المال الدولية ، وإلغاء القيود المفروضة على صرف العملات الأجنبية في أغلبية البلدان المتقدمة النمو .

١٤ - ويبدو أن من المستحيل العودة الى النظام السابق المتمثل في تثبيت أسعار التعادل . وفي الوقت ذاته فإن التقلبات الحادة في أسعار الصرف ، التي تميز النظام النقدي الحالي ، إنما تشيع الاضطراب في العلاقات الاقتصادية العالمية وتقوّض فعاليتها .

١٥ - والبلدان الاشتراكية ، التي تعمل على تقوية علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، مهمة اهتماما خاصا بتحسين الترتيبات النقدية والائتمانية الدولية ، كما تؤيد الاقتراحات البناءة الرامية الى تحقيق استقرار أسعار الصرف عن طريق انتهاج سياسات اقتصادية منسّقة ، وإنشاء مناطق نقدية مستهدفة . كذلك فإن فكرة تعزيز التنسيق الدولي للسياسات النقدية ، ربما على أساس مجموعة متفق عليها من المؤشرات الاستراتيجية ، هي فكرة جديرة بالاهتمام .

١٦ - ويقوم موقف البلدان الاشتراكية إزاء اصلاح النظام النقدي الدولي على الاعتبارات التالية :

(أ) اتخاذ اجراءات عاجلة لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي لصالح جميع البلدان ؛

(ب) تعزيز دور الوحدات الدولية للعملة ، مع ضرورة إصدار حقوق سحب خاصة
تكميلية ؛

(ج) تقليل حدة ومدة التقلبات في أسعار صرف العملات .

١٧ - وتؤكد البلدان الاشتراكية أن النفقات العسكرية تشكل عبء كءاء في طريق التنمية . فمشكلة الديون يمكن تسويتها بصورة جذرية عن طريق وقف سباق التسلح واستخدام جانب من الموارد المحررة نتيجة لذلك في زيادة المساعدة الانمائية الرسمية .

١٨ - ويجب أن تنصب المناقشات الدائرة في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على تحديد المجالات التي يمكن اتخاذ اجراءات مشتركة فيها على أساس المصالح المتماثلة أو المتشابهة . وترى البلدان الاشتراكية أن ميدان التعاون النقدي والمالي يشهد ظهور توافق في الآراء بشأن إحراز تقدم . وهذا يدعو الى اتباع نهج شامل تجاه مشاكل الاقتصاد العالمي .

١٩ - والبلدان الاشتراكية على استعداد للتعاون مع جميع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية في القيام بمسعى مشترك لايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق تسوية عادلة وطويلة الاجل للمشاكل النقدية والمالية الدولية .
